

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارة
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/١٣٦١

التميز:- سامر جريس توما المعاينة/ وكيله المحامي أحمد فريجات.

التميز ضدها:- وزارة النقل أو من يمثلها قانوناً .

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق معان في الدعوى رقم (٢٠١٣/١٣٢) تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٩ القاضي ببرد الاستئناف موضوعاً وفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق العقبة في الدعوى رقم (٢٠١٢/٥٦) تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ والحكم بإلزام الجهة المدعى عليها بأن تدفع للمدعي مبلغ (١٦٩٧٤) ديناراً وتضمن المدعى عليها الرسوم والمصاريف عن مرحلتي التقاضي ومبلغ (١٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي والفائدة القانونية بواقع (٩%) تبدأ بعد مرور شهر على اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- خالفت المحكمة أحكام المادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية باعتماد تقرير الخبرة .
- ٢- جاءت تقديرات الخبراء جرافية وغير واقعية ولم يبين الخبراء الأسس التي اعتمدوا عليها بتقديراتهم .
- ٣- أجرت المحكمة الكشف والخبرة بدون حضور المدعي ووكيله ولم يبين الخبراء كيف

استدلوا على قطعة الأرض موضوع الدعوى وقد تم إجراء الكشف خلافاً لأحكام القانون.

٤- إن موعد إجراء محاكمة المستأنف عليه جاءت في وقت مبكر ولم تنتظر المحكمة الوقت الكافي من الدوام الرسمي لإجراء المحاكمة.

٥- إن جميع التقديرات للقطع المجاورة للقطعة هي أكثر بكثير مما تم تقديره في تقرير الخبرة.

٦- جاءت الخبرة الفنية جزافية وغير منطقية مما يدل على عدم الاستدلال من قبل الخبراء على قطعة الأرض موضوع الدعوى .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وبتاريخ ٢٠١٦/٣/٨ قدم المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى أن المدعي سامر جريس توما المعاينة/وكيله المحامي أحمد فريحات كان بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٥ قد تقدم بالدعوى الابتدائية الحقوقية رقم (٢٠١٢/٥٦) لدى محكمة بداية العقبة بمواجهة المدعى عليها وزارة النقل يمثلها المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته مقدراً دعواه بمبلغ (٥٠٠) دينار لغايات الرسوم وذلك للمطالبة ببدل التعويض العادل عن استملاك.

على سند من القول :-

١- يملك المدعي قطعة الأرض رقم (٧٦١) حوض رقم (١) الزراعي حي (٣) الزهراء من أراضي قرية موقع أم سلب/ العقبة وهي من نوع ميري مساحتها (١٤) دونماً و(٩٩٨ م^٢).

٢- قامت المدعى عليها بترسيم خط سكة الحديد في قطعة الأرض موضوع الدعوى حيث استمكت جزءاً منها وتم إعلان الرغبة عن الاستملاك في صحيفتي الديار والرأي الصادرتين بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣١ وتمت موافقة مجلس الوزراء حيث تم نشر قراره في الجريدة الرسمية .

٣- يستحق المدعي بدل التعويض العادل عن المساحة المستملكة والفضلات والأشجار والإنشاءات والسلاسل الحجرية الواقعة ضمن المساحات المستملكة والفضلات مما استوجب إقامة الدعوى .

باشرت محكمة بداية حقوق العقبة النظر بالدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ حكماً المنتمين :-
إلزام الجهة المدعى عليها بدفع مبلغ (٣٨١٨٧) ديناراً وتضمينها الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية بعد مرور شهر على اكتساب الحكم الدرجة القطعية ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة للمدعي .

لم تقبل الجهة المدعى عليها (المستأنفة) بقضاء محكمة الدرجة الأولى فطعن بالتحكم الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف معان التي نظرت الطعن مرافعة وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٩ حكماً رقم (٢٠١٣/١٣٢) ويتضمن :-

قبول الاستئناف موضوعاً وفسخ الحكم المستأنف وإلزام المدعى عليها بتأدية مبلغ (١٦٩٧٤) ديناراً للمدعي وتضمين المدعى عليها الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعي عن مرحلتين التقاضي ومبلغ (٧٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هاتين المرحلتين بالإضافة إلى الفائدة القانونية بواقع (٩%) تبدأ بعد مرور شهر على اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

لم يقبل المدعي المستأنف عليه (المميز) بالحكم الاستئنافي المشار إلى منطوقه أعلاه فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/٢/٤ وحيث لا يوجد في أوراق الدعوى ما يشير إلى تبليغه الحكم الاستئنافي فيكون التمييز مقدماً منه على العلم .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/١ تبلغ مساعد المحامي العام المدني بصفته ممثلاً عن الجهة

المدعى عليها (المميز ضدها) لائحة التمييز وتقدم بلائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٦/٣/٨ ضمن المهلة القانونية.

وللرد على أسباب التمييز ومفادها النعي على القرار المطعون فيه الخطأ باعتماد تقرير الخبرة والتمسك بأن الخبرة جزافية وغير واقعية ولم يبين الخبراء الأسس التي اعتمدها كما أن الخبرة أجريت بدون حضور المدعى أو وكيله .

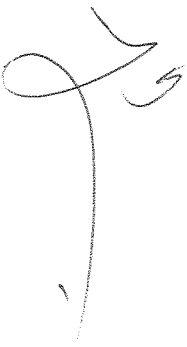
وللرد على ذلك وبالرجوع للملف نجد إن محكمة الدرجة الأولى أجرت الكشف والخبرة بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٣ بمعرفة ثلاثة خبراء وقدر الخبراء قيمة المتر المربع من الأرض المستملكة بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٣ بمبلغ أربعة دنانير ونصف وقدروا مقدار التعويض بمبلغ (٣٨١٨٧) ديناراً حيث تم اعتماد التقرير .

أمّا محكمة الاستئناف فقد أجرت الخبرة الفنية بمعرفة ثلاثة خبراء وقد قدر الخبراء قيمة المتر المربع من الأرض المستملكة بتاريخ الاستملاك ٢٠٠٨/٨/١٣ بمبلغ دينارين وإن مجموع قيمة التعويض المستحق هو (١٦٩٧٤) ديناراً وحيث إن هناك فارق شاسع بين تقدير الخبراء أمام محكمة الدرجة الأولى وتقدير الخبراء أمام محكمة الدرجة الثانية (مع ملاحظة أن نفس عدد الخبراء في المرحلتين) فإنه تحقيقاً للعدالة يتوجب والحالة هذه إجراء خبرة جديدة من عدد أكبر من الخبراء، وحيث لم تفعل محكمة الاستئناف ذلك فإن قرارها مستوجب النقض وأسباب الطعن ترد على القرار المطعون فيه .

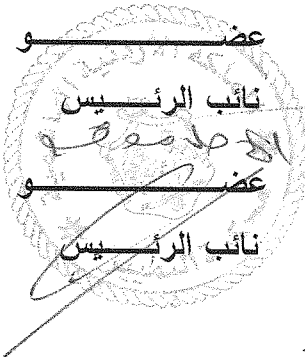
لهذا نقرر نقض القرار وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٦/٥/٢٠١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو



عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق/ أ . ك